



د. أحمد الجيوشى

تتحول النظم التعليمية فى العالم كله الآن تحولاً جذرياً من النظام القديم (الحالى فى مصر) القائم على تخريج (توريد) مئات الآلاف من الطلاب سنوياً من التعليم الفنى ومن الجامعات الحكومية دون التنسيق الجيد مع احتياجات سوق العمل وجهات التشغيل، وهو النظام المعروف بالإنجليزية بالنظام المبنى على التوريد، أى المبنى على تخريج وتوريد الخريجين وفق رؤية وخطط جهات التعليم فقط دون الربط الحقيقى باحتياجات سوق العمل، أقول إن نظم التعليم تحولت وتتحول الآن إلى نظم جديدة مبنية بالكامل على ما تطلبه سوق العمل حالياً، أو سوف تطلبه فى السنوات العشر أو العشرين المقبلة، وفق دراسات إحصائية متخصصة تجرى للتنبؤ بكل ذلك أخذاً فى الاعتبار جميع التحديات التى ستفرضها علينا الثورة الصناعية الرابعة، هذا النظام التعليمى يعرف بالإنجليزية أنه النظام المبنى على الطلب، أى أنه النظام التعليمى المبنى بالكامل على ما تطلبه سوق العمل من أعداد للخريجين فى كل التخصصات، وفق فرص العمل المتاحة أو التى سوف تصبح متاحة فى العقود المقبلة، ووفق ما توفره منظومة معلومات سوق العمل التى بات إنشاؤها فى مصر حتمياً للتنبؤ باحتياجات أرباب العمل الحالية والمستقبلية من العمالة أعداداً وتأهيلاً وتوقيتاً وتخصصات، وذلك من خلال دراسات إحصائية مدققة يقودها الجهاز المركزى للإحصاء وتشارك فيها كل الجهات ذات الصلة، وهى المعلومات التى يلزم توافرها مسبقاً لكى تتمكن جهات التعليم من التخطيط لتلبية احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية. ولم يكن هناك أسلوب أنسب لبناء منظومة المناهج التعليمية لتحقيق ذلك من أسلوب المناهج الدراسية المبنية وفق مرجعية الجدارات المهنية، وهى ليست مجرد مناهج أو مقررات دراسية لتخصص ما، وإنما هى أسلوب تعليمى متكامل للانتقال من نمط التعليم إلى نمط التعلم، ومن أسلوب العرض إلى أسلوب الطلب، بل هى أسلوب حديث لبناء منظومات التعليم بالشراكة الكاملة فى كل أجزائها بين جهات التعليم وجهات التوظيف والتشغيل، إذ الأخيرة هى المستفيد، وصاحب المصلحة الأولى فى أن يجد فى الخريجين ضالته الحالية والمستقبلية، إلى جانب مصلحة المجتمع والاقتصاد الوطنى بطبيعة الحال فى سد الفجوة بين مهارات الخريجين وما تطلبه سوق العمل، ومن ثم تقليل معدلات البطالة.